
لقاء الرئيس بالأحزاب

الأحزاب للرئيس: العدالة الاجتماعية هى الحل لخلاص مصر

صباحى: الاهتمام بالعدالة الاجتماعية.. وإنشاء مفوضية للعدالة الانتقالية وأخرى للشباب

كتب- أميرة إبراهيم وإيمان البصيلى وإسماعيل الوسيمى:

«خمس ساعات» هى مدة اللقاء الذى جمع بين الرئيس المؤقت المستشار عدلى منصور وقادة الأحزاب السياسية، وعلى رأسهم حمدين صباحى زعيم التيار الشعبى، وأحمد سعيد رئيس حزب المصريين الأحرار، وأسامة الغزالى حرب رئيس حزب الجبهة، وعدد من القيادات الحزبية، وهو اللقاء الذى ناقش الخلاف حول النظام الانتخابى وخطوات تنفيذ خارطة الطريق وخطط الحكومة لإدارة المرحلة.

السفير إيهاب بدوى. المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية، أنه تم خلال الاجتماع تسليم الرئيس خطاب موقع من ٥٥ شخصية سياسية وإعلامية وحزبية وثقافية بشأن أحداث دلجا فى المنيا، وكان هناك تناول لأوضاع أمنية شديدة السوء، وطلب من الرئيس منصور أهمية التوجيه بتوفير وجود أمنى أكثر كثافة لتأمين الممتلكات والسكان.

من جانبه، قال حمدين صباحى، زعيم التيار الشعبى، قال إنه طالب بالاهتمام بالعدالة الاجتماعية، وإنشاء مفوضيتين إحداهما للعدالة الانتقالية والأخرى للشباب، كما شدد على تأييد التيار للقوات المسلحة والشرطة فى الحرب ضد الإرهاب الدائرة فى سيناء، وضرورة أن تولى الحكومة أهمية خاصة لملف العدالة الاجتماعية وتسرع فى تطبيق الحدين الأدنى والأقصى للأجور.

صباحى أكد ضرورة أن يشعر المصريون بتغيير حقيقى وتحسن أحوالهم بعد الثورة، وأن يتركز ذلك التغيير فى إجراءات تتعلق بالعدالة الاجتماعية، التى كانت فى مقدمة مطالب المصريين فى ثورة ٢٥ يناير وموجتها الثانية فى ٢٠ يونيو، مطالبا بإنشاء مفوضية للعدالة الانتقالية، لسن تشريعات عاجلة، تمكن من محاسبة كل من تورط فى الفساد أو سفك دماء المصريين خلال عهد مبارك أو المجلس العسكرى أو مرسى. مطالبا أيضا بإنشاء مفوضية للشباب، تتيح لهم على اختلاف انتماءاتهم السياسية التعبير عن آرائهم، وتمكينهم، وتفعيل دورهم فى أجهزة الدولة المختلفة.

صباحى دعا إلى ضرورة دعم أبناء القبائل فى سيناء، والسماح بتمليكهم الأراضى، ومساعدتهم فى تعمير سيناء، واهتمام الحكومة بتحسين أوضاعهم واحترام حقوق الإنسان، مناشدا الاحتكام إلى ميثاق شرف إعلامى، تجرى صياغته، بعد حوار وطنى وإعلامى موسع، تشارك فيه جميع الأطراف والشخصيات المعنية بتطوير الإعلام المصرى، بحيث يوصى بتبنى لغة إعلامية معتدلة، خالية من التطرف والعزل والإقصاء السائد حاليا فى وسائل الإعلام المختلفة.

عبد الغفار شكر، رئيس حزب التحالف الشعبى، قال إنه عرض رؤية حزبه للوضع السياسى الراهن وأهمية إعطاء الأولوية لمواجهة الإرهاب حفاظا على حياة المواطنين والمجتمع، مع الحرص على عدم عودة الدولة البوليسية وعمليات القبض العشوائى وإساءة معاملة المحبوسين احتياطيا، والتوسع فى الضبطية القضائية ومد حالة الطوارئ، مطالبا بإعادة صياغة العلاقة بين الشرطة والمواطنين على أساس احترام القانون وحقوق الإنسان وإعادة هيكلة أجهزة الأمن.

بينما قال فؤاد بدراوى، سكرتير عام حزب الوفد، إن اللقاء ناقش النظام الانتخابى، سواء بالقائمة الحزبية أم بالنظام الفردى أم بالمختلط، إضافة إلى إعادة النظر فى الدوائر الانتخابية، واستكمال المنظومة الأمنية حتى يعود الاستقرار وينتعش الاقتصاد، كما أكدوا ضرورة تطبيق قانون الطوارئ لإعادة الاستقرار، مشيرا إلى أن كل ما يخص الدستور ولجنة الخمسين، كان الرئيس يوجه الحاضرين إلى أن مجال نقاشه هو اللجنة وليس هذا اللقاء، مضيفا أن كثيرا من النقاط التى طرحت كان عليها توافق كبير من معظم الحاضرين. سيد عبد العال، رئيس حزب التجمع، قال إنه ناقش مع الرئيس أهمية توفير السلع الغذائية الرئيسية كالفول والعدس والزيت والسكر وغيرها من السلع للمواطن بأسعار مخفضة.

شكر أشار إلى ضرورة صدور قانون للعدالة الانتقالية وتشكيل مفوضية العدالة الانتقالية، لتتسنى محاكمة كل من أجرم فى حق الشعب، إضافة إلى الإسراع فى اتخاذ إجراءات عاجلة فى قضية العدالة الاجتماعية كإقرار الحد الأدنى والأقصى للأجور وإعفاء الغارمين وسائقى التاكسى الأبيض. مقترحا تأسيس مفوضية للشباب تكون وزارة الشباب جهاز تنفيذى لها، تقوم بخمس مهام على رأسها تثقيف الشباب وتزويدهم بالخبرات والمهارات اللازمة لتأهيلهم للقيادة وإدماجهم فى المنظمات المجتمعية وإدارة حوار وطنى عام بين الشباب.

الدكتور أحمد سعيد، رئيس حزب المصريين الأحرار، قال إن المناقشات تركزت حول أربعة محاور وهى النظام الانتخابى، وأداء الحكومة، ودور الأحزاب فى المرحلة القادمة، والالتزام بخارطة الطريق، مضيفا أن بعض المشاركين فى الحوار اقترحوا العمل بنظام ٥٠٪ للقائمة و٥٠٪ للفردى كنظام انتخابى أمثل للانتخابات البرلمانية القادمة.

بينما قال السفير سيد المصرى، رئيس حزب الدستور، إنه أعرب فى لقائه مع السيد رئيس الجمهورية، المستشار عدلى منصور، أمس، عن دعم الحزب لخارطة الطريق التى اتفق عليها ممثلو الشعب المصرى فى ٣ يوليو ٢٠١٣، وتطلعه للمضى قدما نحو الاتفاق على دستور يليق بمصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير وما يلى من ذلك عقد انتخابات تشريعية ورئاسية.

60 يومًا طوارئ جديدة

مد الطوارئ لمدة شهرين كحد أقصى.. وبدء تخفيف الحظر إلى الخامسة صباحًا مع بداية الدراسة

كتبت- أميرة إبراهيم:

قانون الطوارئ، القانون الذى يحظى بأكبر قدر من سوء السمعة، حيث طبقه مبارك طوال فترة حكمه، والذى تم فرضه منذ نحو شهر، عقب فض اعتصامى رابعة والنهضة لمواجهة بلطجية الإخوان الذين قاموا بمهاجمة منشآت الدولة وأقسام الشرطة والكنائس فى خطة منظمة شملت محافظات الجمهورية، تم مده لمدة شهرين آخرين، والغريب أنه عند تطبيقه أو مده لم يحظ بمعارضة الشعب أو تذمرهم منه، وذلك لإحساسهم العميق بحجم الخطر الذى يهدد الدولة بداية من جماعات الإرهاب فى سيناء إلى زرع القنابل والمتفجرات وسط تجمعات المدنيين وآخرها محاولة اغتيال وزير الداخلية المصرى.

مع دقات الساعة الرابعة عصر الخميس، وقبل انتهاء شهر الطوارئ المعلن بأربع وعشرين ساعة، حسم الرئيس المستشار عدلى منصور الجدل حول انتهاء فترة حالة الطوارئ المعلنة، حيث أعلنت مؤسسة الرئاسة عن قرار اتخذه الرئيس باستمرار حالة الطوارئ شهرين إضافيين. وفى بيان أصدرته الرئاسة عصر أمس أعلن المتحدث باسم رئاسة الجمهورية السفير إيهاب بدوى، أنه ارتباطا بتطورت الأوضاع الأمنية فى البلاد، وبعد موافقة مجلس الوزراء.. قرر الرئيس عدلى منصور مد حلة الطوارئ المعلنة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم «٥٣٢» لسنة ٢٠١٣ فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية، لمدة شهرين، اعتبارا من الساعة الرابعة عصرا، من يوم الخميس الموافق ١٢ سبتمبر ٢٠١٣ «أى اعتبارا من لحظة إصدار القرار أو إعلانه».

القرار استُبق باجتماعات أهمها اجتماع مجلس الدفاع لوطنى قبل أربعة أيام، الذى لم يعلن تفصيل أجندته أو ما تم بحثه نيه، كما لم تصدر بعده أى قرارات، ثم اجتماع مجلس الوزراء صباح الخميس الذى نوقش فيه مـ حالة الطوارئ.

ووفقا للمصادر فإن مجلس الدفاع الوطنى برئاسة الرئيس منصور تطرق إلى مد حالة الطوارئ وفقا لما تقتضيه دواعى الأمن واستمرار عمليات مواجهة الإرهاب والعنف، حيث كان هناك إجماع على استمرار العمل بالطوارئ مع تخفيف ساعات حظر التجوال، ومع ذلك فلم يشر القرار إلى تعديل هذا الأخير وإن كان من المتوقع أن يصدر به قرار من الحكومة.

حالة الطوارئ أعلنت فى الرابع عشر من أغسطس الماضى عقب انتهاء فض التجمعات المسلحة لجماعة الإخوان فى الجيزة ومدينة نصر، بعد اندلاع أعمال عنف أطلقتها جماعة الإخوان ضد المدنيين والمنشآت العامة، حيث صدر قرار بفرض حالة الطوارئ لمدة شهر مصحوبا بفرض لحظر التجوال ما زال مستمرا فى نحو ١٤ محافظة، لكن تم تخفيفه من ١١ ساعة يوميا إلى سبع ساعات تبدأ قبل منتصف الليل وحتى السادسة صباحا.

بيان رئاسة الجمهورية وقتها ذكر أن قرار حظر التجوال جاء نظرا لتعرض الأمن والنظام فى أراضى الجمهورية للخطر، بسبب أعمال التخريب المتعمدة، والاعتداء على المنشآت العامة والخاصة، وإزهاق أرواح المواطنين من قبل عناصر التنظيمات والجماعات المتطرفة.

ورغم أن قرار مد الطوارئ كان متوقعا، فى ظل استمرار الحملات الأمنية ضد أعمال العنف والجماعات المسلحة التابعة للتنظيم الدولى للإخوان، فإن الشعب المصرى أظهر تجاوبا شديدا مع قرارى فرض حالة الطوارئ وحظر التجوال، بينما يمثل تخفيف ساعات الحظر ترحيبا واسعا لدى قطاع الأعمال تحديدا المتضرر من إغلاق المتاجر مبكرا، وربما يتم تقليل ساعات الحظر إلى الساعة الخامسة صباحا بسبب المدارس.

اللافت أن قرار فرض الطوارئ لم يلق أى مقاومة داخلية، بل تجاوب، بينما جاءت المعارضة من خارج مصر وعقب إعلانه يوم فض التجمعات المسلحة الإرهابية، عندما بادر الرئيس الأمريكى بكل حماقة بالتدخل فى الشأن المصرى وبإعلان معارضته للقرار فى بيان للبيت الأبيض، مطالبا بإنهاء حالة الطوارئ، بينما تعامل نظيره الروسى فلاديمير بوتين بحكمة واكتفى بالتعبير عن قلقه من تأثير القرار على الوضع الاقتصادى للبلاد.

الرئيس المصرى المستشار عدلى منصور كشف مؤخرا أنه لم يكن يتمنى فرض هذا القرار، وذكر فى حوار مع التليفزيون المصرى قبل أسبوع: «لم نكن نتمنى فرض حالة الطوارئ أو حظر التجوال وكان ذلك إجراء استثنائيا ولم نجد بديلا عنه لحماية الوطن الذى كان أمام خطر داهم».

وأشار منصور إلى أن مد الطوارئ وحظر التجوال مرهون بتحسن الحالة الأمنية التى سيكون لها انعكاس على جميع الملفات المهمة، خصوصا الاقتصاد والسياحة.

وتجيز المادة ٢٧ من الإعلان الدستورى الصادر فى يوليو الماضى إعلان رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء حالة الطوارئ على النحو الذى ينظمه القانون ويكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة لا تتجاوز ٣ أشهر.

وينظم القانون ٤ حالات تفرض فيها حالة الطوارئ وهى الحرب أو التهديد بالحرب وفى فترات الأوبئة والأمراض وفى الكوارث الطبيعية وفى أثناء توتر الأمن نتيجة اقتتال داخلى فى حالة الأزمات الداخلية التى تصل إلى درجة الحرب الأهلية.

وبالنظر إلى المواجهات المسلحة التى يخوضها رجال الشرطة وقوات الجيش فى سيناء ضد جماعات الإرهاب وتنظيم القاعدة التى تدعمها قطر وحماس والعمليات الإرهابية التى نفذتها ضد المنشآت العسكرية والمدنية فى شمال سيناء، وآخرها استهداف أحد مبانى الأمن الحربية وقبلها محاولة اغتيال وزير الداخلية، فإن استمرار العمليات الأمنية يلقى ترحيبا شعبيا واسعا للقضاء على بؤر الإرهاب التى أنشأها التنظيم الدولى للإخوان ورجاله فى أثناء حكمهم لمصر، والتى فتحوا فيها سيناء لجلب العناصر الإرهابية والتكفيرية من أفغانستان والعراق ليصل عددهم إلى أكثر من اثنى عشر ألف إرهابى تتعامل معهم العملية العسكرية الموسعة حاليا فى سيناء.

..واستراتيجيون يرحبون بالقرار للقضاء على الإرهاب

كتب- شريف البرامونى ورباب فارس:

حالة من الجدل والانقسام فى الرأى أثارها قرار مد حالة الطوارئ شهرين آخرين، فالبعض اعتبر الأمر ضروريا لحسم حالة الانفلات الأمنى فى البلاد، بينما عبر البعض الآخر عن خشيته من استعادة السلطة للدولة البوليسية عبر فرض إجراءات استثنائية.

من جانبه، أكد اللواء حسام سويلم، الخبير العسكرى، أن قرار الرئيس عدلى منصور مد حالة الطوارئ المعلنة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٢ لسنة ٢٠١٣ فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية، لمدة شهرين، قرار صائب وسليم ويتفق مع أمن وأمان البلد، وأن القرار فى هذا التوقيت أهم من أى شىء حاليا، لأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بتطورات الأوضاع الأمنية فى البلاد.

سويلم أشار إلى أن قرار مد حالة الطوارئ يشمل مد فترة حظر التجول والأحكام العرفية والأحكام العسكرية لنفس المدة، ولكن من الممكن أن يتم تخفيف وقت حظر التجول ليبدأ من الساعة الثانية عشر مساء على سبيل المثال.

أما اللواء نبيل فؤاد، مساعد وزير الدفاع الأسبق، فيرى أن دوافع الحكومة لمد حالة الطوارئ يرجع فى حقيقة الأمر لرؤيتها المرتبكة أمنيا واقتصاديا، خصوصا فى ظل ضعف سيطرتها على سيناء والوادى، واستمرار تصاعد الأحداث الأخيرة، وتابع: لأنها لم تحكم قبضتها على البلاد استخدمت الحلول الأمنية عوضا عن الحل السياسى والاقتصادى، لأنهما فى الأساس الداعم الرئيسى لفكرة الأمن فى البلد.

مد فترة حالة الطوارئ وحظر التجوال نتيجة طبيعية للأحداث التى تشهدها البلاد حاليا من عمليات إرهابية ومحاولات الاغتيالات، هذا ما أكده عدد من الخبراء الاستراتيجيين على قرار الحكومة بمد الفترة، وأكدوا أن العمليات التى يقوم بها الإرهاب الأسود فى شبه جزيرة سيناء لها تأثير على الوضع الداخلى للبلاد.

قال اللواء سامح سيف اليزل إن اتخاذ الحكومة قرار مد قانون الطوارئ وحظر التجوال مطلوب فى الفترة الحالية من أجل الاستقرار الداخلى للبلاد. اليزل أكد فى حديثه لـ«التحرير» أن انتهاء الطوارئ لن يتم إلا بعد الاستقرار الأمنى للبلاد، مشيرا إلى أن حالة الشغب التى يقوم بها أنصار جماعة الإخوان من الحين للآخر تساعد على ضرورة استمرار فرض حظر التجوال حتى تستطيع الدولة إلقاء القبض عن كل من هو خارج عن القانون.

وحول تأثير التفجيرات التى حدثت فى سيناء أول من أمس على مد الطوارئ، أوضح اليزل أن ما يحدث الآن فى سيناء يؤكد أننا فى حالة حرب مع الإرهاب، لذلك لا بد من إستمرار الطوارئ حتى يتم القضاء على البؤر الإرهابية فى المنطقة.

وتابع: اليزل أن الحكومة لن تلجأ إلى إنهاء حظر التجوال وإنهاء حالة الطوارئ إلا بعد الاستقرار الأمنى والإنهاء على الإرهاب تماما.

قال الخبير الأمنى اللواء فؤاد علام إن مد الطوارئ كان مطلبا أمنيا وسياسيا من الدرجة الأولى، وكان لا بد من تمديد العمل بحالة الطوارئ التى تعد أمرا طبيعيا خلال الفترة الحالية بعد الأحداث الأخيرة التى شهدتها البلاد.

سويلم

علام

سيف اليزل

اجتماع المجموعة الاقتصادية بالرئاسة يؤجل انعقاد مجلس الوزراء

الرئيس المؤقت: التضخم بلغ 6,8%.. والبطالة تخطت الـ13%.. والاستثمار الأجنبى المباشر 2 مليار دولار

كتبت- صفية حمدى:

تم تأجيل انعقاد اجتماع مجلس الوزراء الذى ينعقد بشكل دورى كل أربعاء أسبوعيا، بسبب اجتماع فى رئاسة الجمهورية خاص بالمجموعة الاقتصادية الوزارية، شارك فيه رئيس مجلس الوزراء.

وزراء المجموعة الاقتصادية عرضوا، خلال اجتماع الرئاسة، الخطة الاقتصادية التى كانوا قد انتهوا منها وأقروها خلال اجتماع مجلس الوزراء الماضى، وكذلك مناقشة الوضع الاقتصادى الحالى.

وكشفت تفاصيل الحوار الذى أدلى به رئيس الجمهورية المؤقت مساء يوم الاجتماع عن أنه كان أمامه ملف بما قامت به كل وزارة خلال فترة توليهم وهى شهران، وقال: «الحكومة أقرت مؤخرا حزمة من الإجراءات لتنشيط الاقتصاد للوصول إلى معدل نمو اقتصادى يصل إلى نحو ٣.٨٪ خلال عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤، تتضمن تنفيذ مشروعات عامة وخاصة تقدر بنحو ٢٩١ مليار جنيه، من بينها نحو ١٠٢.٤ مليار جنيه مشروعات فى مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء والنقل».

خطة الحكومة التى وضعتها المجموعة الاقتصادية تضمنت إعلان إضافة تمويل قيمته ٢٢.٥ مليار جنيه فى الموازنة العامة لتنفيذ خطة عاجلة لتنشيط الاقتصاد، وسيتم توفير التمويل هذا وفقا لما أعلنته الحكومة من ترشيد دعم الطاقة ومساعدات الدول العربية، ولم يحدد وزير المالية خلال إعلانه الخطة: هل سيتم تخفض قيمة دعم الطاقة عما اتفق عليه سلفا، حيث تم تخفيض هذا الدعم من قبل فى قيمة الموازنة منذ حكومة الجنزورى، إلى ٢٥.٥ مليار جنيه.

وحددت حكومة الببلاوى توزيع الـ٢٢.٥ مليار جنيه على بنود مشروعات محددة فى الموازنة العامة، منها لسداد مستحقات المقاولين، وتطوير مزلقانات السكة الحديد، وبناء ٥٠ ألف وحدة سكنية، والانتهاء من مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، التى تجاوزت نسبة تنفيذها أكثر من ٨٠٪، وبرنامج لتدعيم شبكات الكهرباء والانتهاء من تفريق ٣٦ منطقة صناعية، منها ١٥ منطقة فى الصعيد بالإضافة إلى برنامج لتوصيل الغاز الطبيعى لـ٨٠٠ ألف وحدة سكنية، وتتضمن تلك المشروعات أيضا ما تم الاتفاق على تنفيذه بتمويل من الإمارات والسعودية.

الرئيس تحدث فى بياناته فى الحوار التليفزيونى أول من أمس، عن وزارة الصناعة وقال: «وزارة الصناعة خصصت ١٦٩٢ قطعة أرض لمشروعات صناعية فى مدن مختلفة»، موضحا أن الصعيد حصل على ٢٠٪ من إجمالى هذه القطع، ووزارة السياحة اختارت عدة مشروعات سيتم تنفيذها بصورة عاجلة من خلال التمويل الذاتى، وقدم بيانا حول المصانع المتعثرة، قائلا: «٥٧٠ مصنعا سجلت تعثرها فى وزارة الصناعة، تم بالفعل معالجة أوضاع ١١٠ منها، وجار بذل الجهود لمعالجة أوضاع المصانع الأخرى».

وعرض بيان عن الوضع الاقتصادى الحالى، موضحا أن هناك تحديات كبيرة اقتصادية تواجه مصر خلال المرحلة الراهنة تمثلت فى ارتفاع نسبة التضخم، حيث بلغت ٨.٦٪، ونسبة البطالة تخطت الـ١٣٪، أى ما يعنى وجود أكثر من ٣.٥ مليون شاب وشابة يبحثون عن عمل، وصافى الاستثمار الأجنبى المباشر أصبح نحو المليارى دولار بعد أن تخطى الـ١٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، ونسبة الدين الخارجى للناتج المحلى الإجمالى بلغت نحو ١٤.٧٪ حتى الربع الأول من العام المالى ٢٠١٢ / ٢٠١٣، وقيمة الدين الخارجى بلغت ٣٨.٤ مليار دولار، ونسبة الدين المحلى للناتج المحلى الإجمالى بلغت نحو ٨٢.٢٪ حتى الربع الأول من العام المالى ٢٠١٢ /٢٠١٣، وقيمة الدين المحلى بالجنيه المصرى ١٤٦٠.٥ مليار جينه، بينما بلغ الاحتياطى ١٨.٨ مليار دولار فى نهاية يوليو الماضى، وكان قد تجاوز الـ٣٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠.

الرئيس منصور أعلن أن هناك عجزا فى الميزان التجارى قيمته ٧٦ مليار جينه، والعجز الكلى فى موازنة الدولة بلغ ٢١٨ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٢ / ٢٠١٣، وقال: «نستهدف تخفيضه إلى ١٨٠ مليار جنيه عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤»، مشيرا إلى أن «استعادة الأمن هى الخطوة الأولى على طريق استرداد الاقتصاد المصرى لعافيته».

خطة المجموعة الاقتصادية تقوم على توفير تمويل 22,5 مليار جنيه لتنشيط الاقتصاد

اجتماع عدلى منصور مع المجموعة الاقتصادية أمس